

## خالد فرّاج

### الانتفاضة تداعى: الطريق إلى مدريد

الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وتحول العالم إلى أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأميركية. في أثناء استماعنا إلى البرنامج الإخباري، كان أحد الأسرى الإداريين يغسل ثيابه في وسط ساحة أحد أقسام السجن، وكان البرنامج قد وصل إلى خبر فحواه أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضت وترفض أي مؤتمر لا تكون قاعدته الأساسية الحقوق الفلسطينية كاملة، وجرى حينها بث تسجيل صوتي للأمين العام للجبهة الشعبية جورج حبش يقول فيه: "لا قاطعة مانعة لمؤتمر مدريد الاستسلامي". وقتها صاح هذا الأسير بأعلى صوته كاسراً الهدوء الذي يخيم على ساحة السجن، وقال موجهاً حديثه إلى مكبر الصوت مخاطباً حبش: "ليس أنت من يبيح في سجون هذه الصحراء"، و"بيح" كلمة عامية فلسطينية تقال لمن يغسل الثياب. قال ذلك من باب التندر والنكتة، ممازحاً رفاقه في السجن بأنه يسهل على القادة رفض المبادرات السلمية أو غيرها من القرارات والتوجهات من دون أن يشعروا بما يشعره الذين يرزحون تحت الاحتلال، وليس بالضرورة السجناء فقط.

**تحت** أشعة شمس دافئة في سجن النقب في أواخر سنة ١٩٩١ اصطف الأسرى يستمعون إلى نشرة أخبار الظهيرة من إذاعة صوت "إسرائيل بالعربية" (لم يكن غيرها من الإذاعات متاحاً ومتوفراً، وكان البث عبر مكبرات الصوت). في ذلك اليوم كانت الأخبار تتوالى عن عملية سياسية بين العرب وإسرائيل، وأن التحضير جارٍ لعقد مؤتمر دولي للسلام عُرف فيما بعد بمؤتمر مدريد. شعر كثيرون من الأسرى بأن الفرج بات قريباً، معولين على فكرة أن أي عملية سياسية يجب أن يسبقها ما يسمى بمبادرات حسن نية من الطرفين، أقلها أن تفرج إسرائيل عن الأسرى، وتحديداً عن الإداريين منهم الذين لا لوائح اتهام بحقهم، ولا يوجد أي مسوغ قانوني لاحتجازهم. ومع أن مصادر معلومات الأسرى شحيحة وفي معظمها إسرائيلية، إلا إن مواقف الفصائل المتعددة بدأت تظهر بين مؤيد ومعارض لهذه العملية السياسية التي بدأت تقترب من أن تكون أكثر جدية وواقعية على خلاف المبادرات التي سبقتها. فقد جاءت هذه المبادرة بعد حرب الخليج الأولى وانهايار

هذه النكتة التي أطلقها صديقنا انتشرت كالنار في الهشيم بين أقسام السجن، لا بل تعدته إلى الخارج.

### الترقب والانتظار سيذا الموقف

وهنت الانتفاضة، وتراجعت فاعلياتها الكفاحية والميدانية، وبدأت تخبو مظاهر الإبداع فيها، وأضحت الرتابة هي السمة الأبرز. وبدلاً من التضامن والتكافل الاجتماعيين بدأ يظهر وبصورة أكثر وضوحاً العديد من المظاهر السلبية في المدن والقرى والمخيمات، كالإعدام غير المبرر للمتهمين بالعمالة، بأوامر تصدر عن المستوى الميداني وليس عبر قيادات العمل الوطني، والذي تحول لاحقاً إلى عمليات ثأر عائلية تحت مسمى العمالة لإسرائيل وأجهزة أمنها؛ ثم بدأ ظهور كثير من المجموعات المسلحة تحت مسميات متعددة ("الفهد الأسود" و"النسر الأحمر" و"صقور فتح" وغيرها من الأسماء)، فضلاً عن الظهور اللافت للسلاح غير المقاوم الذي بات يشكل مصدر قلق وخوف كبيرين لدى الناس؛ إلى جانب ذلك، ومع تزايد مصادر المساعدات النقدية والعينية، ظهر بصورة واضحة الصراع على هذه المساعدات سواء داخل العائلات نفسها أو بين أفراد التنظيم الواحد أو بين التنظيمات. وأضحت هذه الظواهر مصدراً لنقمة الأهالي على الانتفاضة، وبدأ التذمر يتزايد، فالأهالي هم من احتضن ناشطي الانتفاضة وقام بحمايتهم وفتح لهم بيوته، وأعطى الانتفاضة زخماً جماهيرياً وإعلامياً. فعلى سبيل المثال، تُعتبر فئة التجار من الفئات التي ساهمت وبصورة كبيرة في إنجاح فاعليات الانتفاضة، وذلك من خلال التزامها بإغلاق

محالها التجارية بحسب ما كانت تعلن القيادة الموحدة للانتفاضة، وقد قدّم التزام هؤلاء بساعات الفتح والإغلاق مشهداً إعلامياً كبيراً شكّل نموذجاً من الانضباط عكس وحدة الموقف الانتفاضي؛ وكذلك التزامهم بقرار القيادة عدم دفع الضرائب إلى سلطات الاحتلال التي استخدمت وسائل التهريب والترغيب كلها لدفعهم إلى دفع مستحقاتهم الضريبية، ليس بهدف جمع المال، وإنما لفرض سلطتها على الناس وعدم فقدان السيطرة.

وبعد أن كان الجمهور ينتظر بفارغ الصبر بيان القيادة الموحدة للانتفاضة، أضحى هذا البيان يوضع على كراسي المقاهي من دون أن يوزع أو يتم لصقه على الجدران في المدن والمخيمات والأحياء السكنية. أمّا ناشطو الانتفاضة، فأصبحوا يحترفون لعب الورق في المقاهي، ليس في ساعات المساء فقط، بل في ساعات الصباح والظهيرة والمساء أيضاً، وسجّلت البطالة أعلى مستوى لها، في الوقت الذي استمر إغلاق المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات من طرف سلطات الاحتلال. إن التباين في المواقف السياسية الفلسطينية لم يكن حديث العهد على تركيبة النظام السياسي الفلسطيني بمكونه الأساسي منظمة التحرير الفلسطينية، ومع ذلك فإن هذا التباين أسس لمرحلة جديدة من الخلافات اتسمت بعمقها وشدتها ووصلت في مراحل معينة إلى الاتهام بالتخوين، وتحديداً من طرف الجبهة الشعبية التي كثيراً ما اتهمت قيادة حركة "فتح" والمنظمة بالتفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية، ودائماً ما طالبتها بإصلاح المنظمة على أسس ديمقراطية، وبضرورة عدم استحواد فصيل

الأصفاذ في يديّ، وخلال أقل من ٢٤ ساعة أُبلِّغ بقرار اعتقالي إدارياً. وقد بدأت الإدارة المدنية الإسرائيلية في سنة ١٩٩٩ بانتهاج سياسة كانت تستهدف حصرنا ناشطي الانتفاضة، وذلك من خلال بطاقات هوياتهم؛ إذ إنه بمجرد أن يطلب منك الجنود بطاقة الهوية وتعطيهم هوية خضراء خُتم عليها: "لا يحق لصاحب هذه الهوية الدخول إلى إسرائيل"، حتى ينهالوا عليك بالهراوات.

### انتخابات جامعة بيرزيت هي الحكم

كانت جامعة بيرزيت دائماً محط اهتمام القيادة الفلسطينية سواء تلك الموجودة في الداخل أو في دمشق أو في تونس، فغالباً ما كانت القيادات ترى في انتخابات جامعة بيرزيت استفتاء شعبياً على القضايا السياسية، ومحدداً لأحجام القوى، ومقياساً لمستوى التأييد لبرامج الفصائل الفلسطينية. وفعلاً، فإن جامعة بيرزيت التي لم يكن عدد طلبتها يتجاوز ٣٠٠٠ طالب كانت تمثل معظم الشرائح السياسية والطبقية والجغرافية، فطلبة قطاع غزة كانوا يشكلون نسبة تزيد على ٣٠٪ من طلبة الجامعة، والأمر هو نفسه بالنسبة إلى طلبة شمال الضفة الغربية وجنوبها، علماً بأن الجامعة اليوم تُعتبر جامعة رام الله وبدرجة أقل القدس، وذلك لثلاثة أسباب: أولاً، الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات، وخصوصاً بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ثانياً، الحصار المفروض على قطاع غزة الذي يحول دون التحاق طلبة القطاع بجامعات الضفة الغربية؛ ثالثاً، الحواجز الإسرائيلية بين مدن الضفة الغربية التي أقيمت مع اندلاع الانتفاضة الثانية، إذ

واحد على مفاصل الحياة فيها. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الخلافات لم تصل إلى استخدام السلاح أو إلى القطيعة التامة بين أقطاب الحركة الوطنية الفلسطينية. وتعود حدة هذه الخلافات إلى مجموعة من الأسباب: أولاً، الظهور القوي لتيار الإسلام السياسي الفلسطيني، وخصوصاً حركة "حماس" التي اتخذت موقفاً مناهضاً للعملية السياسية برمتها. وقد ضربت جذور هذه الحركة عميقاً في الأوساط الفلسطينية من خلال انخراط أعضائها ومناصريها في فاعليات الانتفاضة، إذ كانوا يستجيبون للبيان الشهري الصادر عن قيادة الحركة وليس لبيان القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. ثانياً، إدراك معارضي العملية السياسية أن القيادة الفلسطينية جدية في الانخراط في العملية السياسية بهدف فك عزلتها السياسية والمالية التي بدأت بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان في سنة ١٩٨٢، وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى، وتداعي وانهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، واستفراد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم.

غير أن التباين والانقسام في حينه بقيا في إطار المقبول والديمقراطي - إن صح التعبير - ولم يصل إلى حد المواجهة المسلحة كما حدث في سنة ٢٠٠٧، حين تأسس الانقسام الفلسطيني وتمأسس.

خلال فترة الانتفاضة كان الاعتقال الإداري سيفاً مسلطاً عليّ، إذ كان يكفي أن أُجبر على التوقف أمام حاجز طيار للجيش الإسرائيلي على مداخل رام الله ويتحقق الجنود من رقم هويتي ليعلن الضابط المسؤول عن الحاجز أنني مطلوب، فتوضع

## عندما تتداخل رايات الفصائل في الجامعة

تنتشر في ساحات الجامعة الرايات الصفراء والحمراء والخضراء، وتُرفع أعلام الفصائل الفلسطينية عندما تكون الحملة الانتخابية في جامعة بيرزيت في أوجها. فهناك قطبان: الأول، القطب المناصر والمؤيد للسلام مع إسرائيل وبناء الدولة الفلسطينية على أساس تفاهمات أوسلو، أمّا الآخر فهو القطب الرفض للتسوية والمؤيد للمقاومة. وللمفارقة فإن العلم الأحمر اليساري (الشعبية والديمقراطية) يُرفع إلى جانب العلمين الأخضر والأسود ("حماس" والجهاد الإسلامي)، في حين أن الأصفر يُرفع مع الأحمر الآخر ("فتح" وحزب الشعب). أمّا وسائل الإعلام فأصبح شغلها الشاغل انتخابات جامعة بيرزيت؛ ليس النتائج فحسب، بل الدعايات والمناظرات الانتخابية والشعارات السياسية التي رفعتها الكتل الانتخابية، فمن الـ CNN، إلى الـ BBC، إلى مختلف الوكالات والمحطات الأجنبية التي اتخذت مواقع لها في الجامعة لتصوير هذا الحدث التاريخي.

وبالنسبة إلى تحالف اليسار مع الإسلاميين في جامعة بيرزيت، فقد سخر أحد قيادات حركة "فتح" في الجامعة، وخلال إحدى المناظرات الانتخابية، من تحالف الشعبوية والديمقراطية مع حركة "حماس" والجهاد الإسلامي قائلاً: إن شعار هذا التحالف "يا عمال العالم صلّوا على النبي"، في استخدام للمقولة الشهيرة "يا عمال العالم اتحدوا". وخلال مناظرة انتخابية رئيسية طلب ممثل كتلة "حماس" من ممثل "فتح" أن يخلع الزي العسكري (لبس الزي العسكري للقول إن

إن هذه الحواجز تعرقل وصول الطلبة إلى جامعاتهم.

لم يقتصر النقاش في الجامعة بشأن العملية السياسية واتفاق أوسلو على الطلبة فقط، بل تجاوز ذلك أيضاً، بحيث أضحت بيرزيت مزاراً لقادة العمل السياسي في الداخل الفلسطيني، فالكّل أصبح لديه الرغبة في التدخل والانخراط في التأثير في توجهات الطلبة، ذلك بأن الانتخابات الطلابية قادمة ونتائجها ستحدد اتجاهات العمل لجميع الفصائل الفلسطينية، كما أنها ستكون بمثابة استفتاء على العملية السياسية.

للانتخابات في بيرزيت نكهة خاصة، فعلى الرغم من أن أغلبية المؤسسات والجامعات والنقابات كانت تنظم الانتخابات بصورة دورية، فإن جامعة بيرزيت، ونظراً إلى ثقلها ومكانتها التاريخية، كانت انتخاباتها المؤشر الأكثر وضوحاً والأكثر اعتماداً وقبولاً. ومع ذلك يمكن الجزم بأن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة - قبل توقيع اتفاق أوسلو - كان أقرب إلى مشروع ديمقراطي وحياة ديمقراطية منه بعد توقيع هذا الاتفاق.

فهامش الحريات كان أكبر ممّا هو عليه الآن، والتداول الطبيعي للسلطات على نطاق محلي ومؤسساتي كان سلساً ويعكس توجهها لدى الجزء الأكبر من المجتمع الفلسطيني للاقترب أكثر فأكثر من النموذج الديمقراطي. وهذا الأمر ليس وقفاً على جامعة بيرزيت، بل يتعداه أيضاً إلى الجامعات الأخرى والجمعيات ونقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والمشافي، وتجارب الانتخابات البلدية التي كثيراً ما حاول الاحتلال فرض أجندته عليها.

وبحسب المراقبين فإن انتخابات جامعة بير زيت في ربيع سنة ١٩٩٤ كانت الأهم من حيث مضمونها السياسي، ومن حيث اهتمام القيادات الفلسطينية وغير الفلسطينية بها، بما فيها الإدارة الأميركية (إدارة جورج بوش الأب في حينه). ففوز الكتلة المؤيدة للتسوية يعني أن اتجاهات الشارع الفلسطيني مؤيدة للتسوية وسيشكل هذا الفوز متنافساً لهذا التيار، والعكس صحيح تماماً لفوز التيار الرفض للتسوية يعني بالنسبة إليه صحة نهجه وخطه السياسي.

إلى جانب انخراط الجزء الأكبر من الطلبة المحسوبين على قوى وأحزاب سياسية فلسطينية، إن يُعتبر هذا الانخراط في التحضير للانتخابات الأول من نوعه وحجمه في تاريخ الحركة الطلابية في جامعة بير زيت، سواء في استقطاب أصوات جديدة، أو في الدعاية الانتخابية التي كانت تشمل المشاركة في المسيرات والتظاهرات في حرم الجامعة، أو في كتابة الشعارات ورفع الرايات والأعلام، فإن الجامعة في الأسبوع الأخير قبل يوم الاقتراع كانت بمثابة خلايا نحل يعمل فيها الجميع ليلاً ونهاراً. وكان لتدخل قيادات فلسطينية وأمناء عامين وأعضاء لجنة تنفيذية ومكاتب سياسية ولجان مركزية ومجالس شورى، أثره الواضح في مجريات العملية الانتخابية لمجلس طلبة جامعة بير زيت في دورة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

وسرعان ما ظهرت في كتلة "القدس أولاً" - بعد أن انتهت من بلورة الاتفاق بين مكوناتها وتوقيعه وتسجيل المرشحين لدى اللجنة التحضيرية - الخلافات بين أقطابها غير المتجانسة اجتماعياً أو ثقافياً، فكان ممثلو

"فتح" لم ولن تتخلى عن الكفاح المسلح)، وقال له: "كيف تجرؤ على لبس الزي العسكري وعسكريوك يسلمون أسلحتهم وأنفسهم؟" (إنه قبيل وصول السلطة إلى غزة وأريحا قام العديد من مسلحي الانتفاضة المطلوبين إلى سلطات الاحتلال بتسليم أنفسهم وأسلحتهم تمهيداً للعفو عنهم بموجب تفاهات فلسطينية - إسرائيلية).

وشكل تحالف "فتح" مع حزب الشعب كتلة من قيادات الحركة الطلابية التي أمضت كثيراً من أعوام عمرها في سجون الاحتلال، أو ممن كان لها دور بارز في فاعليات الانتفاضة الأولى أو في العمل النقابي والطلابي. وتميزت هذه الكتلة بالتوزيع الجغرافي والطائفي، وبحضور لافت للمرأة، وأطلق عليها اسم كتلة "القدس والدولة".

لم يكن تحالف الجبهتين الشعبية والديمقراطية مع الإسلاميين أمراً يسيراً، ففي أكثر من مرة وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود وكادت تنهار. ولم يكن الخلاف على البرنامج السياسي، فقد كان هناك شبه إجماع على رفض أوسلو ومشروع غزة - أريحا أولاً، لكن مكنم الخلاف كان على البرنامج النقابي والاجتماعي، فالجبهتان كانتا تتخوفان في حال فوز كتلة "القدس أولاً" من أن يسعى الإسلاميون للنيل من الطبيعة المنفتحة للجامعة، كما أن الخلاف كان على حصص مقاعد المجلس الطلابي. وفي النهاية تألفت الكتلة وأطلق عليها اسم "القدس أولاً" نكاية بـ "غزة - أريحا أولاً"، وتشكلت من أربعة أعضاء من "حماس" وأربعة من الشعبية وواحد من الديمقراطية، على أن تكون رئاسة المجلس مناصفة بحيث تكون الدورة الأولى لـ "حماس"، والثانية للجبهة الشعبية.

بير زيت بدأت في اليوم الثاني بعد صدور نتائج الانتخابات، إذ عمل كل من الكتل الثلاث المشكّلة للمجلس بصورة منفردة وليس ككتلة واحدة.

ومثلما ذكرت، كنت من أشد المؤيدين للتحالف مع التيار الإسلامي، وعملت بهمة ونشاط كبيرين لإنجاح هذه التجربة التي ما لبثت أن فشلت، وكنت أول من واجه وتصادم مع أقطاب الحركة الإسلامية دفاعاً عن علمانية الجامعة وانفتاحها وتنوعها، وقد تعرضتُ في حينها للاعتداء من أحد قادة الصف الأول في الكتلة الإسلامية.

### الطريق إلى "غزة - أريحا أولاً"

انتهت انتخابات جامعة بير زيت بفوز كتلة "القدس أولاً" الموالي للمعارضة الفلسطينية، وطويت صفحة الانتخابات الأكثر إثارة في تاريخ المؤسسات الفلسطينية، وبدأت أطراف اتفاق إعلان المبادئ الذي من المفترض أن يبدأ بخروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومن مدينة أريحا في الضفة الغربية والمحاذية للحدود الأردنية، بتنفيذ هذا الاتفاق، ودخلت طلائع قوات الأمن الوطني الفلسطيني إلى مدن ومخيمات قطاع غزة وإلى مدينة أريحا. ولم يكن متاحاً لنا الذهاب إلى قطاع غزة والاطلاع عن كثب على مجريات الحدث الكبير، فذهبنا إلى مدينة أريحا "المحررة"، وكانت الحشود من جميع مناطق الضفة الغربية تتدفق إلى تلك المدينة التي تحتفل وتستقبل ضيوفها من كادرات المنظمة.

أريحا "المحررة" محاصرة بحواجز الاحتلال التي يقوم أفرادها بالتدقيق في هويات الوافدين إلى المدينة، واللافت أن

الحركة الإسلامية يضعون العراقيين أمام مشاركة المرأة في الأنشطة الانتخابية، وكثيراً ما كانوا يتحفظون على تلك الشعارات الانتخابية المتصلة بانفتاح الجامعة وتنوعها. وفي اليوم الحاسم من الدعاية الانتخابية رفض ممثلو الحركة الإسلامية أن يُعزف النشيد الوطني الفلسطيني بحجة أن الآلات الموسيقية حرام، الأمر الذي أدى إلى أن تعلن مجموعة من كادرات اليسار تحفظها، ومع ذلك فقد صوتت هذه المجموعة للتحالف بعد أن سجلت تحفظها بصورة علنية. شخصياً، كنت مؤيداً وشريكاً وناشطاً في صوغ التحالف اليساري - الإسلامي، لكن بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، وبعد التجربة المريرة في التعامل مع الحركة الإسلامية خلال دورة مجلس الطلبة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، فيما يتعلق بقضايا الطلاب والسياسة والجامعة، بثتُ اعتقد أن هذا التحالف كان خطأ استراتيجياً، وأنه شكّل موطئ قدم كبيراً للحركة الإسلامية سمح لها بأن تحافظ على وضعية متقدمة في الجامعة، وتفوز بجزء كبير من الانتخابات التي تلت انتخابات ١٩٩٤.

في نهاية الأمر فازت كتلة "القدس أولاً" الداعمة للقوى المعارضة بفارق بسيط لم يتعدّ المئة صوت، إلا إن هذه القوى اعتبرت الأمر بمثابة استفتاء شعبي على مواقفها وبرامجها، وخصوصاً فيما يتصل بخيار المقاومة، في حين أن تجربة التحالف هذه لم تتجاوز حدود جامعة بير زيت، ولم يتم تعميمها على جامعات ومؤسسات أخرى، ليس لعدم رغبة قادة فصائل التحالف في تعميمها، وإنما لعدم قدرتهم على ذلك، فالخلافات بين أقطاب التحالف في جامعة

قبل، ولم يسبق أن تحدث مع جندي إسرائيلي، كان يرتجف خوفاً، وطلب الجنود منه أن يهتف "يعيش حرس الحدود تسقط منظمة التحرير"، فما كان من هذا الرجل المرتبك والقلق والخائف إلا أن هتف - وربما من دون قصد - "نعيش منظمة التحرير يسقط حرس الحدود"، فانها على الجنود ضرباً، وتم صلبه حتى ساعات الصباح.

وضعت قوات الاحتلال مكعبات أسمنتية مدهونة باللونين الأصفر والأحمر للتمييز بين مناطق "ألف" وسائر المناطق بحسب تصنيفات إعلان المبادئ بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية. وفي المراحل الأولى من تنفيذ الاتفاق اقتصر تصنيف "ألف" على المدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكم أن تتصوروا عدد الأحجار على مداخل المدن، إذ إن كل مدينة لها أربعة مداخل على الأقل. وبعد الحجر الحدودي يكون هناك دائماً حاجز لقوات الأمن الوطني الفلسطيني التي كان أفرادها غالباً ما يسألون، بكثير من التهذيب، سائقي السيارات عن وجهتهم.

قبل دخول السلطة الفلسطينية إلى المناطق المصنفة "ألف"، أخذت السلطات الإسرائيلية تشق طرقاً بديلة من تلك التي كان يسلكها المستوطنون والقوات العسكرية قبل الاتفاق، والتي تمر وسط الكثافة السكانية للمدن الفلسطينية. وبدت هذه الطرق الجديدة التي عُرفت بالطرق الالتفافية طرقاً حديثة ومؤهلة غير تلك التي عرفناها، والتي كانت تفتقر إلى الخدمات والبنى التحتية، كما انتشرت عليها بكثافة شرطة السير الإسرائيلية التي شرعت تحرر آلاف المخالفات المرورية بحق السائقين الفلسطينيين الذين أضحت هذه

مراكز ومعسكرات الاحتلال التي كانت داخل مدينة أريحا أعيد بناؤها ونشرها على حدود المدينة، أي خارج المناطق التي صُنفت بأنها مناطق "ألف"، والتي يحظر على قوات الاحتلال دخولها إلا في حالة وجود "قنبلة موقوتة"، فتستخدم في هذه الحالة ما يسمى بالمطاردة الساخنة، أي حقّ قوات الاحتلال في اقتحام المناطق "ألف" لمطاردة أحد الشبان بموجب اتفاق أوسلو.

على الرغم من موقفي المتشدد حيال اتفاق أوسلو والعملية السياسية برمتها، فإن رؤيتي لبرج المراقبة الذي كان يشغله جندي إسرائيلي يبث الرعب والموت منه قبل أيام، وقد أصبح يحتله جندي فلسطيني يحمل علم فلسطين، كان يبعث على الطمأنينة. فما هو العلم الذي أصبح يُرفع بصورة طبيعية، وما هو البرج الذي لم يعد يهدد أمننا، وما هو السجن أو مخفر الشرطة الذي أصبحنا ندخله غير مكبلين (مع أن سلطات الاحتلال قامت بهدم مختلف مراكز التحقيق في الضفة الغربية وقطاع غزة، كي لا تكون شاهداً على عذابات عشرات آلاف الأسرى الفلسطينيين الذين حلوا "ضيوفاً" على هذا المركز منذ سنة ١٩٦٧).

كذلك رأينا اسم منظمة التحرير على الأوراق الرسمية، وعلى زي الشرطة الفلسطينية والأمن الوطني. فبالأمس القريب كنا نتعرض للضرب والسجن لمجرد لفظ كلمة منظمة التحرير؛ أنكر في إحدى مرات اعتقاله أنه تم احتجازنا في معسكر إسرائيلي قريب من رام الله، وفي الليل أيقظنا الجنود وهم سكارى - وكنا نحو ٢٠ محتجزاً - وطلبوا منا أن نقف في طابور. رجل ثلاثيني، من المعتقلين، لم تكن قدمه قد وطئت السجون من

الطرق مصيدة لهم، ومصدر دخل لقوات الاحتلال.

شكلت هذه الطرق الالتفافية بالنسبة إلينا قبل نحو ربع قرن مصدراً للترفيه بطريقة أو بأخرى، فهذه الشوارع الرحبة أتاحت لنا قيادة سياراتنا مسافات أطول، وعلى طرق أكثر جدوى. وكنا نطلق على جولاتنا هذه في الطرق الالتفافية "جولة حول الدولة" كأن رام الله الصغيرة هي الدولة.

مع اندلاع انتفاضة سنة ٢٠٠٠، وانتشار الحواجز في الضفة الغربية، تحول جزء كبير

من هذه الحدود المرسومة بالمكعبات إلى بوابات حديدية مع يافطات كبيرة كُتب عليها أنك تدخل إلى منطقة "ألف" التابعة للسلطة الفلسطينية، وأنه يحظر على المواطنين الإسرائيليين دخولها، والمخالف يتعرض لعقوبات جنائية.

إن المناطق صغيرة، وحواجز الأمن الفلسطيني لا معنى لها بوجود حاجز لا يبعد سوى أمتار قليلة عن الحاجز الفلسطيني، وعن حدود الحجر الأصفر، وله السلطة على الحاجز وعلى المدينة بكاملها. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل – ١٠)

العلاقات المصرية - الفلسطينية

آفاق القضية ما بين المسار الشعبي والرسمي

تحرير الأعرج و محمد العجاتي

١٥١ صفحة ٨ دولارات